Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد 11، العدد02 (2023)، ص ص 243- 263 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

تحليل وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية (2001–2019)

ليتيم حياة [1]

جامعة باجي مختار – عنابة (الجزائر)، hayat.litim@univ-annaba.dz

The analysis of Algeria's Balance of Payments during the Era of Development Programs (2001-2019)

Litim Hayat [1],

Badji Mokhtar Annaba University

تاريخ الاستلام: 2023/06/08 ؛ **تاريخ القبول**: 28/ 2023/12 ؛ **تاريخ النشر**: 2023/12/30

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية من 2001 إلى 2019. لأجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مختلف البرامج التنموية المطبقة، متابعة معدلات النمو المحققة، وتحليل وضعية ميزان المدفوعات من خلال دراسة تطور أرصدة حساباته الرئيسية والفرعية وكذا تطور مجموعة من مؤشراته الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة كانت متواضعة وغير منتظمة، وأن وضعية ميزان المدفوعات عرفت مرحلتين متمايزتين: مرحلة الفائض من 2001 إلى 2013 ومرحلة العجز من 2014 إلى 2019. كما كشفت عن أهم نقاط الضعف في ميزان المدفوعات، وعن هشاشة وضعيته أمام الصدمات الخارجية لاسيما صدمة 2014، أيضا وضحت أن قابلية استمرار ميزان المدفوعات مرتبطة بالمثابرة على تخفيض الاستيعاب المحلي في المدى القصير، واستعجال تجسيد التعديلات الهيكلية المدرجة في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاح: برامج الإنفاق العام ؛ النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ؛ ميزان المدفوعات.

تصنيف JEL: **H50** ؛ **F43** ؛ **F3** .

Abstract :

This research paper seeks to analyze Algeria's balance of payments during the application of development programs (2001-2019). Relying on the descriptive analytical approach, a variety of points have been shed light on as follows: the development programs, the achieved growth rates, the progress of both key accounts balances and sub-accounts balances, and economic indicators. Thus, this study illustrates a number of findings. First, The economical growth rates have been unstable. Also, the balance of payments status could be featured by two distinctive phases: the surplus phase (2001-2013) and the deficit phase (2014-2019). Furthermore, the results disclose the major weakness in balance of payments and its vulnerability against external shocks, especially the one of 2014. Finally, the sustainability of balance of payments correlates with a persistent reduction of domestic absorption in the short run and the urgency in implementing the structural adjustments listed in the new economical growth model.

Keywords: public expenditure programs ; new economic growth model ; balance of payments.

. **Jel Classification Codes : H50 ; F43 ; F32**

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

ليتيم حياة ، **تحليل وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية (2001–2019)** ، **مجلة الباحث الاقتصادي**،، المجلد 11(العدد 02)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 243 - 263 .

المؤلف المرسل: **ليتيم حياة** ، hayat.litim@univ-annaba.dz

1. مقدمة.

بعد فشل السياسات الاقتصادية المطبقة على مدار ما يقارب ربع قرن (1967-1989) في بلوغ الأهداف المسطرة لها، قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية ثم المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 1998، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية وذلك في سياق توجهها نحو اقتصاد السوق. وبدخول الألفية الثالثة شهدت الوضعية الاقتصادية العامة تحسنا، شابهُ ضعف في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة، مما دفع بالحكومة خاصة في ظل تجميع الموارد التمويلية الكافية إلى انتهاج سياسة للإنفاق العام، تسعى إلى دعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني وإلى زيادة مستوى التشغيل، وتحقيق تنويع الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية للمواطن من خلال القيام ببرامج استثمارية عمومية ضخمة امتدت من 2001 إلى 2019.

نظريا وبالرجوع إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد مفتوح، ذي تنافسية خارجية ضعيفة وتبعية قوية للواردات، وإلى هدف رفع معدل النمو الاقتصادي في برامج الانفاق العام، فمن المتوقع أن يصحب ارتفاع الناتج الداخلي الخام تدهور في وضعية ميزان المدفوعات واختلال في الحسابات الخارجية، وهو ما يبرز إشكالية هذه الدراسة التي يلخصها السؤال التالي:

كيف تطورت وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية من 2001 إلى 2019؟

الفرضيات:

إن الإجابة المحتملة عن هذا السؤال يمكن صياغتها في الفرضيتين المواليتين:

- تطبيق البرامج التنموية يرفع معدل النمو الاقتصادي.
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى تدهور حسابات ميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل تطور حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2019).
- معرفة تأثير البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة المعنية على وضعية ميزان المدفوعات بصفة خاصة وعلى الوضعية الاقتصادية بصفة عامة.

منهج الدراسة وهيكلها:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل عرض وتحليل مختلف البرامج التنموية وتطورات حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة المعنية بالدراسة. وإلماما بجوانبها فقد تم تقسيمها إلى محورين، تطرق الأول إلى المسيرة التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) بين المتوقع والواقع، أما الثاني فقد تناول دراسة وضعية حسابات ميزان المدفوعات خلال فترة تطبيق البرامج التنموية (2001-2019).

2. المسيرة التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001–2019) بين المتوقع والواقع:

يتم التطرق للمسيرة التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) أولا باستعراض معالمها ابتداء ببرامج الانفاق العام المطبقة وانتهاء بالنموذج الجديد للنمو، ثم بتقييم النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة المعنية.

1.2. لمحة عن برامج الانفاق العام خلال الفترة (2001–2019):

تمخضت السياسة التنموية لهذه الفترة من تداخل عوامل خارجية وداخلية، كان أبرزها محليا تردي المستوى المعيشي المتوسط للسكان وانخفاض مستوى التشغيل بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن ظروف عشرية التسعينات السوداء، وما رافقها من سياسة تقشفية مصاحبة لتطبيق الإصلاح الاقتصادي. أما دوليا فقد سمحت الظروف المواتية للأسواق البترولية من تجميع موارد مالية معتبرة مع تزامن توقيع الجزائر إعلان الألفية للأمم المتحدة، الذي تضمن استراتيجية شاملة لتلبية احتياجات التنمية في العالم، وضم ثمانية أهداف (القضاء

على الفقر المدقع والجوع، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة، تخفيض معدلات وفيات الأطفال تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس الإيدز ومرض الملاريا، ضمان استمرارية البيئة، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) (قمة الألفية، 6 – 8 سبتمبر 2000، نيويورك، 2000).

ولقد اعتمدت الحكومة التوسع في الانفاق العام كركيزة لسياستها الجديدة، مستهدفة دفع النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان عبر كامل التراب الوطني، من خلال إطلاق سلسلة من برامج الانفاق العام كانت بدايتها سنة 2001.

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

مضمونه: تم إطلاق هذا البرنامج في إطار الجهود الرامية لتصحيح الطابع المفكك للاقتصاد على الصعيدين الجيوغرافي والاجتماعي وتحضيرا للبيئة الملائمة لتنفيذ السياسة التنموية، بتهيئة شروط نجاح استراتيجية الإنعاش لاسيما فيما يتعلق باستئناف وتدعيم القدرات المحلية للإنتاج، تعبئة الادخار المحلي وخلق القدرة الشرائية. بلغ الغلاف المالي لهذا البرنامج 525 مليار دج تم تخصيصها كمايلي: 40,10% للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، 21,70% للتنمية المحلية، 17,20% للموارد البشرية، 12,40% لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري و8,60% لدعم الإصلاحات (Rapport sur la conjoncture économique et sociale du second semestre 2001, 2001)

أهدافه: فيما يخص الأهداف النوعية فقد استهدف هذا البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- محاربة الفقر.
- خلق مناصب شغل.
- التوازن الجهوي.

ولتحقيقها ميدانيا تمحورت الأهداف العملية للبرنامج حول:

- تنشيط الطلب.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، من خلال ترقية الاستغلال الفلاحي والمؤسسة المنتجة خاصة المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تهيئة الهياكل القاعدية لاسيما التي تسمح ببعث النشاطات الاقتصادية.
- تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.

ب. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش (2005–2009):

مضمونه: تكملة للبرنامج السابق وتعزيزا للنتائج التي حققها، تم اعتماد البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش المعلن عنه يوم 07 أفريل 2005 (الجريدة الرسمية العدد 70، 2005)، بغلاف مالي قدر بـ 55 مليار دولار أي ما يعادل 4 202,7 مليار دج، تم توزيعها على خمس قطاعات رئيسية بالنسب التالية: 45,5% لتحسين ظروف معيشة السكان، 40,5% لتطوير الهياكل القاعدية، 8% لدعم التنمية الاقتصادية، 4,8% لتطوير الخدمة العمومية، و 1,2% لتطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال. (Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, 2005). تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد أرفق ببرنامجين تمويليين تكميليين على امتداد الفترة (2006–2009)، الأول منهما خص تنمية مناطق الجنوب ورُصد له مبلغ 432 مليار دج أما الثاني فتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا وخُصص له مبلغ 668 مليار دج. (A la recherche d'un investissement public de qualité, 2007)

أهدافه: تمثلت الأهداف الأساسية لهذا البرنامج في:

- رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مختلف مناحي معيشة السكان سكنيا، تعليميا، صحيا، رياضيا وثقافيا.
- تطوير البنية التحتية لاسيما قطاع النقل.

- ترقية الخدمة العمومية في مختلف الهيئات التابعة للداخلية، العدالة، التجارة والمالية.
- تطوير تكنولوجيا الاتصال الحديث تحسينا لجودته وتعميما لاستخدامه.

ج. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010–2014):

مضمونه: في ظل الصحة المالية للخزينة العمومية، جاء هذا البرنامج لمواصلة مساعي الانفاق الوطني، التي عملت على امتداد عشر سنوات سابقة على تحسين الظروف اليومية للمواطن في جميع الميادين، وتخفيض معدل البطالة والحفاظ على نسبة نمو معتبرة من دون المحروقات. ولقد تمت الموافقة عليه في 24 ماي 2010 واستلزم من النفقات مبلغ 214 21 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، وهو يشمل شقين: الشق الأول بمبلغ 700 9 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي) ويخص استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه. الشق الثاني بمبلغ 534 11 مليار دج (ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي) ويتعلق بإطلاق مشاريع جديدة. الملفت في تخصيص هذا المبلغ هو استحواذ التنمية البشرية على ما يقارب النصف منه (49,5%) نظرا لاعتبارها الركيزة الأساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني. أما الباقي فقد تم توزيعه بالنسب التالية: 31,5% لقطاع المنشآت الأساسية القاعدية، 8,16% لتحسين وتطوير الخدمات العمومية، 7,7% للتنمية الاقتصادية، 1,8% للحد من البطالة و1,34% للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال (برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 2010).

أهدافه: اعتبر هذا البرنامج أداة لتحقيق النمو والتشغيل وتحديث البلاد، وعليه تمحورت أهدافه الرئيسية حول:

- مواصلة دينامية الإعمار الوطني والعمل على تحرير التنمية من التبعية للمحروقات وتطوير اقتصاد المعرفة.
- تعزيز القدرات التنموية الوطنية العمومية والخاصة في جميع القطاعات خاصة الصناعية.
- تحسين الخدمة العمومية ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية.
- انشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس للبرنامج.
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان وتلبية مختلف احتياجاتهم.

د. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019):

مضمونه: على الرغم من انخفاض سعر المحروقات وتراجع إيرادات الخزينة العمومية واصلت الحكومة سلسلة البرامج التنموية باعتمادها برنامجا خماسيا ثانيا، فُتح له حساب رقم 143-302 الخاص بصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية، والمسجل بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019) (الجريدة الرسمية العدد 41، 2015). رصد لهذا البرنامج ما يناهز 262 مليار دولار أمريكي لكن تنفيذه توقف نهاية سنة 2016 بسبب تدهور الوضعية المالية للبلاد. ولقد خصص لسنتي 2015-2016 مبلغي (079,6 4 و894,2 1) مليار دج على التوالي، تم توزيعها على تسع قطاعات أساسية تذيلتها الصناعة بـ 0,2% ودعم الخدمات المنتجة بـ 0,8%، بينما تصدرتها المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة 38,4%، تلتها مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى موجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية بنسبة 29,5% ثم عمليات برأس المال بـ 11,8%، فيما توزع الجزء المتبقي من المخصصين بالنسب التالية: 6,8% للفلاحة والري، 5,1% للتربية والتكوين، 4,3% لدعم الحصول على سكن و3,1% للمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، للعلم تم حساب هذه النسب بالاعتماد على البيانات الواردة في (الجريدة الرسمية العدد 78، 2014) و (الجريدة الرسمية العدد 72، 2015).

أهدافه: من بين أهداف هذا البرنامج (Plan d'action du gouvernement, 2014) ما يلي:

- التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات بتشجيع وترقية قطاعات الصناعة، الفلاحة والسياحة، مع تعزيز الاستثمار الطاقوي وتطوير قطاع المناجم لتحقيق نمو اقتصادي قوي ودائم مع استهداف معدل 7% خلال الفترة المعنية.

- التمسك بالمكاسب الاجتماعية المحققة بما في ذلك مواصلة انجاز البرامج السكنية العمومية والمقدرة بـ 1,6 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ، كذلك مواصلة تحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز التوازن الجهوي مع تنفيذ برنامج تنمية خاصة بولايات الجنوب والولايات الحدودية.
- مكافحة البطالة وترقية التشغيل بتعزيز الاستثمار المنتج والمولّد لمناصب الشغل إلى جانب تشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مواصلة جهود عصرنة قطاع التجارة وامتصاص النشاطات الموازية، والعمل على تنظيم السوق وضبطها وحماية المستهلك.
- تكثيف الجهود في قطاع النقل بمواصلة مشاريع ربط الطرق وتوسيع شبكة الطرقات والطرق السيارة، وكذا شبكة السكك الحديدية وشبكة المترو والترامواي والمصاعد الهوائية.
- السهر على مكافحة الفساد المالي وتجسيد مبادئ الحكم الراشد، أيضا ترقية الخدمة العمومية مع التعميم التلقائي للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتكوين.

ميدانيا اصطدم تنفيذ هذا البرنامج الواعد بمشكل في التمويل نتيجة المنحى التنازلي الذي عرفته أسعار البترول منذ النصف الثاني من سنة 2014 واستمر سنتي 2015 و2016، بسبب الاختلال الكبير بين العرض العالمي للبترول والطلب عليه. نتيجة لذلك انتقل متوسط السعر السنوي للبرميل من 100,23 دولار$ سنة 2014 إلى 53,07 دولار$ سنة 2015 ثم إلى 45 دولار$ سنة 2016. واعتمادا على بيانات الملحق (رقم II) فقد تأثرت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات بالسلب مسجلة انخفاضا بـ 43,41% سنة 2015 وبـ 52,24% سنة 2016 مقارنة بقيمتها سنة 2014، كما انخفضت الجباية البترولية بـ 7,9% سنة 2014 و 30% سنة 2015 على الرغم من انخفاض قيمة الدينار، وسجل عجز الموازنة 15,4% من PIB وعجز الحساب الجاري 16,5% من PIB (بنك الجزائر، 2016). ومجابهة لهذا التراجع الكبير في الإيرادات وترشيدا للنفقات العامة، تبنت السلطات عدة إجراءات كان من بينها تدابيرا تقشفية أفضت إلى تجميد العمليات التي لم تنطلق بعد ماعدا العمليات ذات الأهمية القصوى، حيث قامت بإقفال حسابات التخصيص الخاصة بتسيير الاستثمارات العمومية، بما فيها الحساب 143-302 الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)؛ وذلك في 31 ديسمبر 2016 مع صب رصيد هذه الحسابات في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ ثلاثمائة مليار دج تم تحويله لحساب التخصيص رقم 145-302 الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدول للتجهيز (الجريدة الرسمية العدد 77، 2016).

زيادة على ذلك، فقد تزامن هذا الاختناق التمويلي بالتزام الجزائر على غرار باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بخطة التنمية المستدامة لما بعد 2015، ويشار هنا أنه تم اعتماد الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة في سبتمبر 2015 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة." توفر هذه الخطة رؤية عالمية متكاملة وتحويلية قائمة على حقوق الانسان من أجل التنمية المستدامة والسلام والأمن، وهي تشكل إطارا عاما يوجه العمل الإنمائي العالمي والوطني، ويعمل على تحقيق التوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويشمل 17 هدفا و169 غاية و131 مؤشرا. وإذ شملت العملية التي تقودها الأمم المتحدة 193 دولة والمجتمع العالمي، فإن أهدافها (تسمى أيضا أهداف التنمية العالمية) ليس لها طابعا إلزاميا قانونيا، إلا أن الحكومات تضع أطرا وطنية لتحقيقها. (أهداف التنمية المستدامة، 2015).

وبناء عليه يمكن القول أن ضرورة التكيف مع نقص الموارد التمويلية ولزوم التحرر من التبعية النفطية، وتبني الجزائر أهداف التنمية العالمية مثلت العوامل الداخلية والخارجية التي رسمت معالم السياسة التنموية المستقبلية التي اعتمدتها الدولة في النموذج الجديد للنمو.

2.2. النموذج الجديد للنمو (2016-2030):

مضمونه: بتاريخ 26 جويلية 2016 صادق مجلس الوزراء على الوثيقة المرجعية للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي (Le nouveau modèle de croissance, 2016) الذي جاء بمقاربتين: الأولى قصيرة المدى تخص مقاربة جديدة لسياسة الميزانية، وتضمنت إجراءات لتقليص عجز الميزانية ومعالجة اختلالاتها عن طريق ترشيد الانفاق الحكومي والتحكم فيه دون التخلي عن الطابع الاجتماعي للدولة، مع العمل على زيادة حجم الموارد العامة. وفي ذات الوقت التوجه نحو السوق الداخلي لتعبئة الموارد الإضافية الضرورية. بالنسبة للثانية فهي طويلة المدى وتتعلق بمقاربة للنمو الاقتصادي، المبني على التنوع والتحول الهيكلي غاية تمكين الجزائر من أن تصبح دولة ناشئة بحلول سنة 2030، وذلك عبر مراحل ثلاث هي:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): وفيها يتم العمل على بلوغ القيمة المضافة لمختلف القطاعات مستوياتها المستهدفة.
- مرحلة التحول (2020-2025): وهي التي ستسمح للاقتصاد بتدارك اختلالاته من خلال إعادة هيكلته.
- مرحلة الاستقرار (2026-2030): في نهايتها سيستكمل الاقتصاد إمكانية استدراكه وتقترب مختلف المتغيرات نحو قيمها التوازنية.

أما عن ميزانية النموذج الجديد للنمو للفترة (2017-2019) فقد بلغت 8 700,9 مليار دج وتم توزيعها على القطاعات التسع السابق ذكرها في برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2016. وارتفعت فيها حصة قطاع مخططات البلدية ومواضيع أخرى إلى 50,95% وذلك على حساب نسبة قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي تراجعت إلى 17,37%، ليأتي بعده قطاع عمليات رأس المال بنسبة 13% ثم قطاع الفلاحة والري بنسبة 6,32%. أما القطاعات الخمس المتبقية فقد اشتركت في المبلغ المتبقي مع ملاحظة أن قطاع الصناعة قد احتل مؤخرة الترتيب بنسبة 0,25%، وتم حساب ذلك اعتمادا على البيانات الواردة في: (الجريدة الرسمية العدد 77، 2016)، (الجريدة الرسمية العدد 76، 2017) و (الجريدة الرسمية العدد 79، 2018).

أهدافه: وفقا للمقاربتين السابقتين فإن أهداف النموذج الجديد للنمو تخص جانبين:

- الجانب المتعلق بالميزانية وفيه استهدفت ثلاثة أهداف بحلول سنة 2019 تمثلت في:
  - تحسين إيرادات الجباية العادية على نحو يمكنها من تغطية النفقات الأساسية للتسيير.
  - تقليص ملموس لعجز الميزانية.
  - تعبئة الموارد الإضافية الضرورية على مستوى السوق المالي الداخلي.
- الجانب المتعلق بالتنويع والتحول الاقتصادي: تم تحديد الأهداف المنشودة في الفترة (2020-2030) كمايلي:
  - تحقيق مسار نمو مستدام للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بـ 6,5% سنويا على امتداد الفترة (2020-2030).
  - رفع محسوس للدخل الفردي بمضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد بـ 2,3 مرة.
  - مضاعفة الصناعة التحويلية من 5,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 إلى 10% آفاق 2030.
  - عصرنة القطاع الفلاحي لبلوغ الأمن الغذائي وتحقيق فرصة تنويع الصادرات.
  - تحقيق تحول طاقوي يسمح بتخفيض المعدل السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف بالانتقال من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا آفاق 2030.
  - تنويع الصادرات على نحو يسمح بدعم تمويل النمو المتسارع للاقتصاد.

في الأخير يجدر التنبيه إلى ضرورة تحقيق التنويع في مصادر تمويل هذا النموذج الواعد لتجنب تعطيله وتكرار السيناريو السابق.

3.2 .النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة (2001-2019):

إن زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (2001-2019)، استهدف أساسا رفع معدل النمو الاقتصادي وتأمين سبل استدامته على نحو يحتوي إشكالية التوازنات الكبرى ويحقق الاستقرار الاجتماعي. ولمعرفة مستوى تحقيق ذلك سيتم تقييم

النمو الاقتصادي المحقق دون الحاجة إلى دراسة تطور مساهمة مختلف القطاعات في تحقيقه وإنما من خلال:

- متابعة تطور معدلات النمو السنوية المحققة على امتداد الفترة الاجمالية من 2001 إلى 2019، وذلك بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) أدناه، والتي بينت أنه باستثناء المعدلات المحققة في 2002، 2003 و2005 فإن معدلات النمو المسجلة في السنوات الأخرى كانت متواضعة ومتذبذبة، ما تفتأ أن ترتفع حتى تعاود الانخفاض من جديد.

جدول رقم (01): معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2019) الوحدة: (%)

السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي
2001	3,0	2005	5,9	2010	3,6	2015	3,7
2002	5,6	2006	1,7	2011	2,9	2016	3,2
2003	7,2	2007	3,4	2012	3,4	2017	1,3
2004	4,3	2008	2,4	2013	2,8	2018	1,1
		2009	1,6	2014	3,8	2019	1

المصدر: 2000-2014: Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015 , p.2 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/CptecoVol00-15.pdf)
Les comptes p.2 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_en_volumes_2015_2017.pdf)
2015: économiques en volume de 2015 à 2017,
Les comptes p.2 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_economiques_volumes_2016-2019.pdf)
2016-2017 : économiques en volume de 2016 à 2019,
2018-2019: Les comptes économiques en volume de 2018 à 2020, p.2
(https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptesv2018a2020.pdf)
(Consultés le : 24/08/2022)

- متابعة تطور متوسط معدلات النمو (المتوسط الهندسي) المحققة خلال كل فترة، استنادا إلى مقارنة المخصصات المالية المرصودة في الفترة الأولى مع تلك المرصودة في باقي الفترات. ويبين الجدول رقم (02) أن متوسط معدل النمو الاقتصادي المحقق في الفترة الأولى (4,77%) هو أكبر من ذلك المحقق في كل الفترات: الثانية (2,65%) والثالثة (3,27%) والرابعة (1,76%) على الرغم من تضاعف المخصصات المالية في هذه الفترات مقارنة بالفترة الأولى.

الجدول رقم (02): متوسط معدلات النمو المحققة خلال الفترات الأربعة للبرامج التنموية

الفترة والبرنامج	المخصص المالي (مليار دج)	متوسط معدل النمو الاقتصادي (%)
2001-2004: برنامج دعم الإنعاش	525	4,77
2005-2009: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش	4 202,7	2,65
2010-2014: برنامج دعم النمو	21 214	3,27
2015-2019 :	14 674,7	1,76
2015-2016: برنامج توطيد النمو	5 973,8	
2017-2019: البرنامج الجديد للنمو	8 700,9	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاحصائيات الرسمية الموثقة في البرامج التنموية والجدول رقم (01).

بناء على ما سبق يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة لم يصل إلى المستوى المستهدف أو المستديم.

3. وضعية حسابات ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية (2001–2019):

يلخص ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي، وتسمح مقارنة بياناته الخاصة بسلسلة زمنية معينة بتقييم الوضعية المالية الخارجية من جهة، وبتقييم نتائج السياسات الاقتصادية المنتهجة ومتابعة أثرها على تطور البنيان الاقتصادي للبلد من جهة أخرى (زكي أمين، 2010). وسيتم فيما يلي التعرف على كيفية اعداد ميزان مدفوعات الجزائر، ثم تحليل وضعية ميزان المدفوعات والوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2001-2019) التي تعرض أثناءها الاقتصاد الجزائري إلى صدمتين خارجيتين سنتي

2009 و2014، ويكون ذلك من خلال دراسة تطور أرصدة حساباته مع استخلاص أهم خصائصه، ثم تحليل المؤشرات الاقتصادية الخاصة به.

1.3 . إعداد ميزان مدفوعات الجزائر:

يتولى بنك الجزائر مسؤولية إعداد ميزان المدفوعات، وتقع هذه المهمة تحديدا على عاتق مديرية ميزان المدفوعات، وهي مديرية فرعية من المديرية العامة للصرف. يعتبر الدولار الأمريكي وحدة الحساب المستخدمة في إعداد ميزان المدفوعات، باعتباره عملة المدخول الرئيسي للتصدير ولكن ذلك لا يمنع من إعداده أيضا بالدينار الجزائري. ويتم استخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة بالنسبة للمعلومات المقدمة كرصيد (الاحتياطات)، وفي حال تعذر الحصول عليها تقيم التدفقات الناتجة عن ذلك بسعر صرف متوسط لفترة قصيرة (ثلاثي). أما فيما يخص الوضعية الاجمالية الخارجية فإن سعر الصرف المستخدم هو سعر صرف متوسط (بين سعر الشراء والبيع) عند تاريخ اقفال الوضعية. إن الفترة المعتمدة في اعداد ميزان المدفوعات في الجزائر هي السنة والتقويم المتبع هو التقويم الميلادي أي من 1/1 إلى 12/31 من السنة نفسها. وإذ يمثل دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (وفقا لطبعته الخامسة الصادرة سنة 1993 والمراجعة سنة 2003) الإطار المفاهيمي والهيكلي لإعداد ميزان المدفوعات في فترة الدراسة، فإنه يلاحظ اجتهاد بنك الجزائر في تقاريره السنوية إدراج بعض المصطلحات الخاصة بالطبعة السادسة الصادرة سنة 2008 (الدخل الأولي والدخل الثانوي) وذلك منذ سنة 2015. تبعا للطبعة الخامسة ينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابين رئيسيين هما: حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والعمليات المالية. وبالاستناد إلى المعلومات المرفقة بالوثائق المحاسبية والصيغ التبريرية المجمعة لدى مجمل الوسطاء المعتمدين أو بنك الجزائر، يتم التسجيل وفقا لنظرية القيد المزدوج لكافة المعاملات التبادلية وغير التبادلية على اختلاف طبيعتها اقتصادية كانت أو مالية أو نقدية ومهما كان نوعها (فورية، آجلة، مسبقة، دون مقابل) بين المقيمين في الجزائر والعالم الخارجي؛ ويفرق هنا بين المقيم وغير المقيم بالموقع الجغرافي للنشاط والنية المستمرة أو المؤقتة في الإقامة (Ondo Ossa, 1999).

للعلم فإن جميع البنود المعرفة على مستوى ميزان المدفوعات هي معلمة ومرمزة ومتابعة عن طريق نظام تسجيل لعمليات الصرف يتمثل في تسوية رسمية من طرف بنك الجزائر لصالح البنوك و/أو لعملائها. وشهريا تتحصل مديرية ميزان المدفوعات في المتوسط على أكثر من 230 ألف معلومة، 80% منها مصدرها البنوك. كما تتلقى من مديرية تسيير الأصول والعمليات الخارجية وضعيات مفصلة عن شراء وبيع الوسطاء المعتمدين للعملات الأجنبية، تسمح لها بمراجعة التصريحات البنكية. وبناء على ما سبق يتم اعداد ميزان اجمالي لجميع البلدان وميزان حسب المنطقة الجغرافية والأهمية الاقتصادية، وتتمثل هذه المناطق في كل من آسيا، أوروبا، أمريكا وإفريقيا. تجدر الإشارة إلى أن إعداد ميزان المدفوعات الجهوي (بالبلد) يتطلب بند تسويات متعددة الأطراف لتعويض الفرق الحاصل بين استراد من بلد بتمويل من بلد آخر (Bank of algeria, 2022).

2.3 . تطور أرصدة حسابات ميزان مدفوعات الجزائر (2001-2019):

يُشار بداية إلى أنه سيتم تقسيم الفترة الاجمالية (2001-2019) إلى الفترات الأربعة الموافقة لتطبيق برامج الانفاق العام وهي: (2001-2004)، (2005-2009)، (2010-2014) و(2015-2019). وستجري متابعة تطور أرصدة حسابات ميزان المدفوعات الرئيسية والفرعية بناء على ذلك التقسيم.

أ. **رصيد الحساب الجاري:** محصلة لمجموع أرصدة حساباته الفرعية الأربعة [الحساب التجاري (الحساب السلعي)، الحساب الخدمي (حساب الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)، حساب الدخول (حساب مداخيل عوامل الإنتاج)، حساب التحويلات الجارية] التي سوف يرد تفصيلها لاحقا، واعتمادا على الاحصائيات الواردة في الملحقين رقم (I وII) سجل الحساب الجاري في الفترة الأولى فوائضا متتالية بلغ أكبرها 11,12 مليار$ سنة 2004، وفي ظل تحقيق عجوزات متتالية في حسابي الخدمات والدخول وفوائض ضعيفة في حساب التحويلات، وافقت سنتي تحقيق أصغر وأكبر فائض في الميزان الجاري سنتي تحقيق أصغر وأكبر فائض في الميزان التجاري وهما

2002 و2004 على التوالي، ويبين ذلك الأهمية النسبية لرصيد الميزان التجاري في هذه الفترة في تكوين رصيد الميزان الجاري مقارنة بأرصدة الحسابات الفرعية الأخرى.

في الفترة الثانية وتبعا للتغيرات الإيجابية للحساب التجاري واصل الحساب الجاري تحقيق أرصدة موجبة بوتيرة متزايدة ومعتبرة، منتقلا من 21,18 مليار$ سنة 2005 إلى 34,45 مليار$ سنة 2008، لكن في سنة 2009 هوى الرصيد الجاري إلى 0,41 مليار$ متأثرا بالانخفاض الكبير في الرصيد التجاري وبالعجز اللافت في الحساب الخدمي.

في الفترة الثالثة وتوافقا مع تحسن الرصيد التجاري في السنوات الثلاث الأولى (2010-2012) حقق الرصيد الجاري فوائضا بلغ أقصاها 17,77 مليار$ سنة 2011، وذلك على الرغم من الارتفاع المحسوس في عجز حساب الخدمات. في سنة 2013 وعلى الرغم من غياب صدمة خارجية كالتي حدثت سنة 2009 انخفض فائض الحساب الجاري بحدة حتى وصل 1,15 مليار$ بسبب نقصان فائض الميزان التجاري إلى أقل من نصف قيمته في سنة 2012، ليزداد الوضع ترديا سنة 2014 بتقلص فائض الحساب التجاري إلى 0,46 مليار$ وزيادة توسع عجز حسابي الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج ومداخيل عوامل الانتاج مما أدى إلى اقفال الحساب الجاري السنة بعجز قدره 9,28 مليار$.

بالنسبة للفترة الرابعة تضاعف عجز الميزان الجاري سنة 2015 بما يناهز ثلاث مرات (27,29 مليار$) قيمته في سنة 2014 متأثرا بالعجز الكبير في الحساب التجاري (18,08 مليار$). وعلى الرغم من انخفاض صادرات المحروقات بـ 5,16 مليار$ سنة 2016 فقد ساهم تراجع الواردات بـ 3,21 مليار$، وانخفاض العجز في دخول عوامل الإنتاج بـ 2,53 مليار$ في عدم تعمق العجز الجاري وفي انخفاضه فقط بـ 0,74 مليار$. بعدها انتقل عجز الميزان الجاري من 22,33 مليار$ سنة 2017 إلى 16,91 مليار$ سنة 2018 كنتيجة لانخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 48,23%. وفي سنة 2019 حافظ الميزان الجاري على مستوى عجزه السابق حيث سجل 16,96 مليار$ متأثرا بانخفاض العجز في حساب الخدمات بـ 22,64% وفي حساب مداخيل عوامل الإنتاج بـ 7,61% على الرغم من زيادة عجز الميزان التجاري بـ 24,93%. يتضح مما سبق أن تغيرات الحساب التجاري تمثل العنصر المحوري لتغير الحساب الجاري يليها في ذلك حساب الخدمات المرتبطة بعوامل الانتاج وبدرجة هامشية حساب مداخيل عوامل الإنتاج ثم حساب التحويلات الجارية. وفيما يلي بيان بتطور الحسابات الفرعية الأربعة للميزان الجاري:

- **رصيد الحساب التجاري:** تعتمد متابعة تطور الحساب التجاري على تغيرات كل من الصادرات والواردات السلعية، ومن خلال متابعة الجدول رقم (03) يتبين أن المساهمة النسبية للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية كانت ضعيفة في كل الفترات، وإن شهدت تحسنا طفيفا في الفترة الأخيرة، كما أنها أخفقت ولمدة 14 عاما من 2001 إلى 2014 في بلوغ 4% من الصادرات الاجمالية ولم تحقق ذلك إلا في بداية الفترة الأخيرة، حيث تمكنت من تجاوز عتبة المليارين (2مليار) دولار أمريكي سنة 2018، محققة أكبر مساهمة لها بـ 5,86% سنة 2019. أما بالنسبة لتركيبتها فقد بقيت مكونة بنسبة تفوق 70% من المنتجات نصف المصنعة المشتقة من البترول (الأسمدة الآزوتية والأمونيا واليوريا) تليها المواد الغذائية التي تتكون أساسا من صادرات السكر ثم التمور.

إن هامشية قيمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية المبينة في الجدول رقم (03) تعكس من جهة الضعف الهيكلي للإنتاج الوطني من حيث التنوع وعدم القدرة على المنافسة الخارجية، وتوجه من جهة أخرى الاهتمام نحو تغيرات كل من صادرات المحروقات والواردات لمتابعة تطور رصيد الحساب التجاري.

جدول رقم (03): الحصة النسبية للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية (2001–2019).

السنة	الصادرات خارج المحروقات (مليار$)	الصادرات الاجمالية (مليار$)	الحصة النسبية للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية (%)	السنة	الصادرات خارج المحروقات (مليار$)	الصادرات الاجمالية (مليار$)	الحصة النسبية للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية (%)
2001	0,56	19,09	2,93	2010	0,97	57,09	1,70
2002	0,61	18,71	3,26	2011	1,23	72,89	1,69
2003	0,47	24,46	1,92	2012	1,15	71,74	1,60
2004	0,66	32,22	2,05	2013	1,05	64,87	1,62
2005	0,74	46,33	1,60	2014	1,67	60,13	2,77
2006	1,13	54,74	2,06	2015	1,48	34,57	4,28
2007	0,98	60,59	1,62	2016	1,39	29,31	4,74
2008	1,40	78,59	1,78	2017	1,37	34,57	3,96
2009	0,77	45,19	1,70	2018	2,22	41,11	5,40
				2019	2,07	35,31	5,86

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, Bulletin statistiques de la banque d'Algérie -série rétrospectives- hors-série, juin 2022, p p. 92-95, sur: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf
(consulté le: 15/07/2022).

وفقا للإحصائيات الواردة في الملحقين I وII يتبين أنه على امتداد الفترة الأولى سجل الميزان التجاري أرصدة موجبة كان أكبرها 14,27 مليار $ عام 2004، تحقق ذلك نتيجة الارتفاع الكبير في صادرات المحروقات التي بلغت 31,55 مليار $ والتي تمكنت من تعويض الارتفاع القياسي للواردات المقدر بـ 89,34% مقارنة بسنة 2001. يفسر ارتفاع الواردات بارتفاع سلع التجهيز المرتبط أساسا بارتفاع معدل النمو الذي بلغ 7,2% سنة 2003 وإلى تحسن معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني في إطار الانطلاقة الاقتصادية، وأيضا إلى التحسن القوي للأورو مقابل الدولار (20% في 2003) والذي كان له أثر كبير على تقييم الواردات f.o.b بالدولار خاصة وأن واردات سلع الاستهلاك والمواد الأولية ونصف المصنعة مقومة بالأورو بنسبة 50%.

خلال الفترة الثانية استمر تزايد قيمة الواردات ولكن بمعدل نمو متباطئ في 2005 و2006 ليرتفع هذا المعدل بـ 91,28% و88,31% في 2008 و2009 على التوالي وذلك مقارنة بقيمتها سنة 2005. وإذ يُعزى الارتفاع الكبير في واردات المنتجات الغذائية إلى القفزة في أسعارها في الأسواق الدولية، فإن الارتفاع في واردات سلع التجهيز والمنتجات نصف المصنعة يفسر بواسطة الطلب القوي للأعوان الاقتصادية. من جهة أخرى واصلت أسعار البترول ارتفاعها مما انعكس إيجابا على حصيلة صادرات المحروقات، وبالتالي على رصيد الميزان التجاري الذي حقق أرصدة موجبة متفاوتة القيمة مسجلا 40,60 مليار $ سنة 2008، بعدها انخفض إلى 7,79 مليار $ سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار البترول التي هوت إلى 35 دولار $ للبرميل في أواخر ديسمبر 2008، ليتحدد متوسط سعرها السنوي بـ 62,25 دولار $ سنة 2009. وتبعا لذلك تقلصت قيمة الصادرات من المحروقات بـ 42,45% مقارنة بقيمتها في سنة 2008، ورغم مساهمة نموها السلبي بالحجم (9,8-%) في هذا التقلص فإن أثر السعر (27,8-%) كان المحدد الأكبر في ذلك.

أما في الفترة الثالثة وتأثرا بالإجراءات الاحترازية المتخذة في 2009 لمواجهة الصدمة الخارجية فقد تزايدت الواردات بشكل طفيف سنة 2010، ومثلت سلع التجهيز والسلع نصف المصنعة أكثر من 60% منها. في سنة 2011 ارتفعت الواردات بـ 20,68% وساهمت قفزة الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية في ارتفاعها سنة 2012 إلى جانب منتجات المحروقات، لتواصل ميلها التصاعدي حتى بلغت مستوًا قياسيا قدر بـ 59,67 مليار $ سنة 2014. وتشير دراسة هيكل الواردات لسنتي 2013 و2014 أن

واردات مواد التجهيز الصناعية قد احتلت المرتبة الأولى فيها، مساهمة في الارتفاع الكلي لها بنسبتي 69,8% و61,51% على التوالي. فيما يخص صادرات المحروقات وتبعا لتواصل تحسن أسعار البترول، فإن قيمتها عرفت تحسنا واضحا بداية هذه الفترة خاصة في 2011 حيث سجلت أكبر حصيلة لها بـ 71,66 مليار$ على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة منها. أما في سنتي 2013 و2014 فقد انخفضت إلى (63,88 و58,46) مليار$ على التوالي متأثرة بالتغير السلبي في حجمها وسعرها معا. محصلة لما سبق شهد الميزان التجاري فوائضا كان أهمها سنة 2011 بقيمة 25,96 مليار$، ثم تناقصت حتى وصلت إلى 0,46 مليار$ سنة 2014 وهو أضعف فائض تجاري محقق منذ سنة 1998.

في بداية الفترة الرابعة شهد سعر البترول انخفاضا حادا قارب 50% من قيمته مقارنة بسعره في سنة 2014، ثم واصل هبوطه في 2016 مسجلا 45 دولار$ للبرميل. على إثر ذلك انخفضت صادرات المحروقات لتسجل 27,92 مليار$ على الرغم من الزيادة المحسوسة في الكميات المصدر منها (10,7%). بعدها انتعشت أسعار البترول لاسيما في 2018 حيث بلغت صادرات المحروقات 38,90 مليار$ لكنها عاودت الانخفاض من جديد سنة 2019 تأثرا بانخفاض السعر من جديد مسجلة 33,24 مليار$.

بالنسبة إلى الواردات التي تواصل ارتفاعها في الفترات الثلاث الأولى باستثناء ركودها سنة 2009، والتي تضاعفت قيمتها بأكثر من ست مرات سنة 2014 مقارنة بقيمتها سنة 2001، فإنها قد انخفضت بشكل كبير في 2015 نتيجة للتدابير التقييدية المتخذة من أجل احتواء ارتفاعها المفرط وسجلت 52,65 مليار$. خص هذا الانخفاض المعتبر جميع فئات المنتجات المستوردة ولكن بمستويات مختلفة. وإذ استمر انخفاض الواردات في 2017 حيث وصلت إلى 48,98 مليار$، فإنها لم تبتعد عن هذا المستوى في سنة 2018 لكنها تقلصت إلى 44,63 مليار$ سنة 2019. وفي ظل الاتجاه التنازلي للواردات السلعية يلاحظ أن انخفاضها في 2016 كان أقل مقارنة بانخفاضها في سنة 2015 ومس جميع المجموعات الرئيسية للمنتجات. أما في سنة 2017 فقد خص واردات مجموعة منتجات التجهيز الصناعية وبدرجة أقل مجموعة المنتجات نصف المصنعة. في سنة 2018 تركز معظم الانخفاض في واردات الطاقة والتجهيزات الصناعية والمنتجات الأخرى، وفي 2019 خص أكبر انخفاض مجموعات منتجات: المعدات الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات نصف المصنعة.

- **رصيد الحساب الخدمي (الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)**: سجل حساب الخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج عجزا متتاليا في الفترات الأربعة أي من 2001 إلى 2019، وعموما يمكن القول أنه اشتد أواخر الفترة الثانية حيث ارتفع بشكل لافت إلى 8,70 مليار$ سنة 2009 ثم إلى 8,81 مليار$ سنة 2011. بعدها استمر العجز بوتيرة سنوية متقاربة نتيجة لارتفاع الخدمات المستوردة لاسيما ابتداء من سنة 2008 مقابل شبه استقرار في حصيلة الخدمات المقدمة للخارج حول 3 مليار$.

وإذ يبين هيكل الخدمات المستوردة أنها تتعلق أساسا بخدمات النقل والتأمين المرتبطة بالواردات السلعية، وكذا خدمات المساعدة التقنية المقدمة للمؤسسات وخدمات البناء والأشغال العمومية، فإن تطور قيمتها يفسر بالارتفاع القوي في الواردات السلعية، أيضا بتضاعف واردات بعض مؤسسات قطاع المحروقات من الخدمات الفنية وباستيراد الخدمات بعنوان البنى التحتية. وعلى الرغم من اختلاف التركيبة النسبية لهذه الخدمات من سنة إلى أخرى، فإنها حافظت على قيمة اجمالية مرتفعة لم تنخفض عن 7 مليار$ لأكثر من 10 سنوات (2008-2018)، وهو ما يشد الانتباه إلى الطبيعة الهيكلية لهذا العجز رغم تقلصه في 2019 إلى 6,39 مليار$ بسبب انخفاض الخدمات المستوردة لاسيما المتعلقة بالنقل والتأمين.

- **رصيد حساب الدخول (مداخيل عوامل الإنتاج)**: سجل حساب دخول عوامل الانتاج عجزا متزايدا خلال الفترة الأولى تدرج من 1,69 مليار$ سنة 2001 إلى 3,60 مليار$ سنة 2004 (الملحق رقم I). ويرجع ذلك إلى تزايد الدخول المحولة للخارج لاسيما تلك المتعلقة بحصص شركاء سوناطراك التي زادت بـ 44,74% سنة 2004 مقارنة بقيمتها سنة 2003.

استمر هذا العجز في الفترة الثانية (2005-2009) ولكن بوتيرة تنازلية، فبعد تسجيله لعجز قياسي قدر بـ 5,08 مليار$ سنة 2005 فإنه تقلص حتى وصل 1,31 مليار$ سنة 2009. ويعزى هذا التراجع من جهة إلى انخفاض تحويلات شركاء سوناطراك حيث بلغت 3,92 مليار$ سنة 2009 بعد ارتفاعها المحسوس خاصة سنة 2006 المقدر بـ 5,29 مليار$. ومن جهة أخرى إلى انخفاض تسديد مدفوعات الدين الخارجي التي انتقلت من 1,03 مليار$ سنة 2005 إلى 0,17 مليار$ سنة 2009، وكذا إلى التحسن في دخول الاستثمارات الجزائرية في الخارج وخاصة دخول توظيفات الاحتياطات الرسمية من طرف بنك الجزائر.

في سنة 2010 بداية الفترة الثالثة عرف حساب دخول عوامل الانتاج حالة من شبه التوازن، حيث سجل عجزا بـ 0,36 مليار$ ثم ارتفع هذا العجز إلى 2,04 مليار$ سنة 2011، واستمر في التوسع إلى أن بلغ 4,81 مليار$ سنة 2014. يفسر ازدياد هذا العجز من جهة بالتحويلات المعتبرة لشركاء الشركة الوطنية للمحروقات على امتداد السنوات الخمس ولاسيما سنة 2012، حيث زادت فيها بنسبة 61,32% مقارنة بسنة 2010، وأيضا إلى استمرار انخفاض إيرادات الاستثمارات في الخارج في ظل تدني أسعار الفائدة على المستوى الدولي سواء في منطقة الأورو أو الولايات المتحدة الأمريكية.

على خلاف وضوح منحاه في الفترات السابقة بالزيادة أو بالنقصان سجل عجز حساب دخول عوامل الانتاج في الفترة الأخيرة تغيرا متذبذبا، حيث انخفض إلى 4,45 مليار$ سنة 2015 ثم إلى 1,92 مليار$ سنة 2016 كنتيجة للانخفاض الهام في حصص شركاء سوناطراك وفي تحويلات الأرباح (الملحق رقم II). بعد ذلك ارتفع سنتي 2017 و2018 مسجلا (2,83 و4,60) مليار$ على التوالي طبعا تم ذلك في سياق انخفاض الإيرادات وبشكل أساسي الفوائد على احتياطات الصرف، وكذا الزيادة في المداخيل المحولة للخارج خاصة المتعلقة بحصص شركاء سوناطراك (الشركة الوطنية للمحروقات)، وبانخفاض هذه الأخيرة سنة 2019 بـ 16,27% انخفض من جديد عجز حساب دخول عوامل الانتاج ليسجل 4,25 مليار$. ويبقى هذا النوع من الدخول المحولة إلى الخارج المحدد الرئيسي لتغيرات حساب الدخول.

- **رصيد حساب التحويلات الجارية:** في البداية تجدر الإشارة إلى أن تدفقات حساب التحويلات الجارية تتكون أساسا من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الأورو خاصة فرنسا؛ وأنها ظلت تحقق فوائضا من 2001 إلى 2019. أما فيما يخص تطورها فقد سجلت في الفترة الأولى أرصدة موجبة متواضعة تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات ونصف، حيث انتقلت من 0,67 مليار$ سنة 2001 إلى 2,46 مليار$ سنة 2004.

مقارنة بقيمته الأخيرة انخفض فائض حساب التحويلات الجارية في الفترة الثانية بنسبة 16,26% و34,55% سنتي 2005 و2006 على التوالي؛ ثم ارتفع في السنوات المتبقية محققا أكبر فائض له في هذه الفترة سنة 2008 بقيمة 2,78 مليار$، ويعود ذلك إلى التحسن في تحويلات معاشات التقاعد.

بعد استقراره عند قيمة 2,65 مليار$ في بداية الفترة الثالثة وتحديدا سنتي 2010 و2011 شهد رصيد حساب التحويلات الجارية آداء معتبرا سنتي 2012 و2014 بتجاوزه عتبة 3 مليار$.

أما في سنة 2015 بداية الفترة الثالثة فقد تراجع الفائض في حساب التحويلات الجارية إلى 2,77 مليار دولار أمريكي، في ظرف تميز بانخفاض في قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي. بعدها أخذ في الزيادة إلى أن بلغ 3,39 مليار$ سنة 2018 وهو أعلى فائض له منذ 2001. في سنة 2019 انخفض هذا الفائض إلى 3,01 مليار$ ومع ذلك فهو يبقى مهما بالنسبة لقيمه السابقة.

ب. رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية: استنادا إلى المعلومات الواردة في الملحقين (I- II) سجل حساب رأس المال والعمليات المالية أرصدة سالبة على امتداد الفترة (2001-2004)، قدرت سنتي 2001 و2002 بـ (870 و710) مليار$ على الترتيب وعكست من جهة استقرار التسديد الخاص بالدين الخارجي (بما فيه تسديد الديون قصيرة الأجل) المقدر على التوالي (3,04 و3,22) مليار$ سنتي 2001 و2002، ومن جهة أخرى انتعاش حشد التمويل الأجنبي الذي انتقل من 910 مليون$ سنة 2001

إلى 1,60 مليار$ سنة 2002، وكذا تحسن صافي الاستثمارات الأجنبية سنتي 2001 و2002 حيث جاوزت 1 مليار$ والعائد أساسا إلى الاستثمار في قطاع المحروقات وقطاع الاتصالات. أما في سنة 2003 فقد بلغ عجز حساب رأس المال والعمليات المالية 1,37 مليار$ ثم توسع إلى 1,87 مليار$ سنة 2004، على الرغم من زيادة حشد التمويل الخارجي الذي بلغ 2,12 مليار$، ويرجع ذلك إلى التسديد المسبق للدين الخارجي دون نسيان انخفاض صافي الاستثمارات الأجنبية التي سجلت 0,62 مليار$.

نتيجة لاستراتيجية التسديد المسبق للدين الخارجي اشتد عجز حساب رأس المال والعمليات المالية في بداية الفترة الثانية، حيث سجل 4,24 مليار$ سنة 2005 ثم انتقل إلى 11,22 مليار$ سنة 2006 تحت تأثير التسديد المسبق لمبلغ 10,93 مليار$. في سنة 2007 انخفض تسديد الدين الخارجي إلى 1,28 مليار$، لينخفض بدوره عجز حساب رأس المال والعمليات المالية إلى 0,99 مليار$. أما في سنة 2008 فقد سجل حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا بـ 2,54 مليار$ بعد 17 سنة من العجوزات المتتالية أي منذ 1991، ويعتبر هذا الأداء كمكسب نتج عن استراتيجية تقليص الدين، كما ساهم في تحقيقيه الارتفاع المعتبر في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي زادت بنسبة 81,75% مقارنة بسنة 2007، إضافة إلى الارتفاع في تعبئة القروض الخارجية خصوصا الديون قصيرة الأجل المتعلقة بالواردات. وللأسباب ذاتها ارتفع أيضا فائض حساب رأس المال والعمليات المالية في سنة 2009 مسجلا 3,45 مليار$.

في الفترة الثالثة حقق حساب رأس المال والعمليات المالية مزيجا من الفوائض والعجوزات، حيث سجل سنة 2010 فائضا بـ 3,18 مليار$ بسبب الأداء المميز للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حققت أكبر رصيد لها على امتداد الفترة الاجمالية بقيمة 3,48 مليار$. بعدها انخفض الفائض سنة 2011 إلى 2,38 مليار$ نظرا لتسديد الدين الخارجي قصير الأجل الذي انتقل قائمه من 1,778 مليار$ في نهاية ديسمبر 2010 إلى 1,142 مليار$ في نهاية ديسمبر 2011، وكذا لتراجع الاستثمارات الأجنبية إلى 2,05 مليار$. وعلى الرغم من تحسن ميزان رؤوس الأموال الرسمية في سنة 2012 مقارنة بالسنة التي سبقتها، فقد حقق حساب رأس المال والعمليات المالية عجزا طفيفا بـ 0,36 مليار$ في ظل تراجع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20,4%. في سنة 2013 ازداد عجز حساب رأس والعمليات المالية المال مسجلا 1,02 مليار$ بسبب العجز في العمليات المالية الأخرى لاسيما تلك المتعلقة برصيد الحقوق ومبادلات الذهب، وذلك على الرغم من التحسن في عجز رؤوس الأموال الرسمية وفائض الاستثمارات الأجنبية. وإذ انخفضت هذه الأخيرة إلى 1,53 مليار$ سنة 2014 ملامسة مستواها المسجل سنة 2012، فإن الفائض المحقق في العمليات المالية الأخرى (1,357 مليار$) ورؤوس الأموال الرسمية (0,52 مليار$) قد ساهم في عودة تحقيق رصيد موجب في حساب رأس المال والعمليات المالية بقيمة 3,40 مليار$.

في الفترة الأخيرة سجل حساب رأس المال والعمليات المالية عجزا بـ 0,24 مليار$ سنة 2015 عقب تحويل 2,34 مليار$ على إثر عملية سحب استثمار خارجي (شراء مقيمين لـ 51% من حصص غير مقيمين في رأس مال شركة أوراسكوم تيليكوم الجزائر الخاضعة للقانون الجزائري). في سنة 2016 سجل حساب رأس المال والعمليات المالة فائضا بـ 0,52 مليار$ نتج عن ارتفاع الاستدانة الخارجية المتعلقة باقتراض الدولة الجزائرية قرضا لدى البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 900 مليون€. وبانخفاض العجز في العمليات المالية سنة 2017 ارتفع الفائض إلى 0,57 مليار$، ثم تعزز أكثر في سنة 2018 محققا 1,09 مليار$ على الرغم من الانخفاض الواضح في صافي الاستثمارات الأجنبية. وإذ تضاعفت هذه الأخيرة سنة 2019 فإن العجز في البنود المالية الأخرى ثم في ميزان رؤوس الأموال الرسمية كان سببا في انخفاض حساب رأس المال والعمليات المالية إلى 0,03 مليار$ وهي حالة من شبه التوازن في الحساب.

ج. **الرصيد الإجمالي**: على الرغم من العجوزات المتواصلة لحساب الخدمات وحساب الدخول وحساب رأس المال والعمليات المالية في الفترة (2001-2004)، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قيما موجبة نتجت أساسا عن الأداء الجيد للميزان التجاري المرتبط

بالظروف البترولية المواتية خاصة سنة 2003، حيث ارتفع إلى 7,47 مليار$ وهو ما تعدى ضعف رصيده في سنة 2002 ليواصل بعدها الارتفاع سنة 2004.

في الفترة الثانية وفي سنة 2005 قفز الرصيد الإجمالي إلى 16,94 مليار$ أي بزيادة 83,13% مقارنة بالسنة التي سبقتها، وعلى امتداد الفترة المعنية توالى تحقيق الفوائض بقيم مختلفة بلغ أقصاها 36,99 مليار$ سنة 2008. وإذ يبقى الحساب التجاري أهم الحسابات المحددة لهذه الفوائض تجدر الإشارة أنه حقق رصيدا متقاربا بلغ 34,06 و34,24 مليار$ سنتي 2006 و2007 على التوالي، فكان العنصر الأهم في تحديد الرصيد الإجمالي هو حساب رأس المال والعمليات المالية الذي سجل عجزا بـ 11,22 مليار$ سنة 2006. وبينما زادت أهمية رصيد حساب الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج في هذا التحديد سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، فقد كانت أهمية حساب دخول العوامل ذات أولوية في ذلك سنة 2006 مقارنة بسنة 2007. أما في سنة 2008 فقد أتت أهمية حساب الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج في المرتبة الثانية بعد الحساب التجاري، ليرتفع عجزها إلى 8,70 مليار$ في سنة 2009 وتصبح المحدد الأول للرصيد الإجمالي تلاه في ذلك رصيد الحساب التجاري بقيمة 7,79 مليار$ وأخيرا حساب رأس المال والعمليات المالية بفائض 3,45 مليار$. لقد تميزت هذه الفترة بتباين أهمية العناصر المحددة لرصيد الحساب الإجمالي من جهة وبالتباين الواضح في قيمة هذا الرصيد من جهة أخرى، حيث انخفض سنة 2009 إلى 3,86 مليار$ أي بنسبة 89,56% مقارنة بقيمته سنة 2008.

في بداية الفترة الثالثة وبسبب الأداء الجيد للميزان التجاري، تحسن الرصيد الإجمالي بما يقارب أربع مرات قيمته في 2009 وواصل ارتفاعه حتى سنة 2011 مسجلا 20,14 مليار$. في سنة 2012 انخفض الرصيد الإجمالي إلى 12,06 مليار$ متأثرا بانخفاض الحساب التجاري. وبتسجيل الحساب الجاري وحساب رأس المال والعمليات المالية لرصيدين متقاربين سنة 2013 (طبعا مع اختلاف الإشارة) أقفل الرصيد الإجمالي السنة بفائض قدر بـ 0,13 مليار$، وهي حالة من شبه التوازن مثّلت أضعف فائض محقق منذ سنة 2000. في سنة 2014 لم يتمكن الرصيد الموجب لحساب أرس المال والعمليات المالية من امتصاص العجز في الحساب الجاري، وعليه سجل الرصيد الإجمالي عجزا بـ 5,88 مليار$ معلنا بداية سلسلة من العجوزات المتتالية.

في الفترة الرابعة سجل الرصيد الإجمالي عجزا متتاليا بلغ أقصاه 27,54 مليار$ سنة 2015، ثم 15,82 مليار$ سنة 2018 مقتربا بذلك من مستوى رصيد الحساب الجاري في ظل الضعف النسبي للمعاملات في حساب رأس المال والعمليات المالية. وفي سنة 2019 ارتفع عجز الرصيد الإجمالي إلى 16,93 مليار$ ليقترب الرصيدين أكثر فأكثر حيث لم يفرق بينهما سوى 0,03 مليار$، ويبين ذلك بوضوح أهمية الرصيد الجاري في تحديد الرصيد الإجمالي.

بناءا على التحليل السابق يمكن استخلاص جملة من **الخصائص المميزة لميزان مدفوعات الجزائر** فيما يلي:

– الحساب ذو الدلالة في ميزان مدفوعات الجزائر هو الحساب الجاري، والذي يعتمد في تحديده على الحساب التجاري باعتباره المكون الأكثر أهمية مقارنة بالحسابات الثلاثة الأخرى.

– حساب الخدمات يسجل عجزا هيكليا يجاوره ضعفا في أداء حساب الدخول وحساب التحويلات.

– حساب رأس المال والعمليات المالية يتميز بالضعف النسبي للمعاملات المسجلة على مستواه، نظرا لشبه انعدام العمليات على مستوى حساب رأس المال، أيضا لضآلة الاستثمارات الأجنبية التي يؤكدها رصيدها سنتي 2001 و2019، وكذلك للضعف في بنود العمليات المالية الأخرى. يرجع كل ذلك إلى جملة من العوامل أهمها محتوى الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، مناخ الاستثمار والقوانين المنظمة له (خاصة قاعدة 49/51)، خصوصية النظام المالي الجزائري والحاجة إلى تطويره.

– الحساب المحدد للرصيد الإجمالي في ميزان المدفوعات هو الحساب الجاري بصفة عامة والحساب التجاري بصفة خاصة، أي ما يعرف بأعلى الميزان.

– من أهم نقاط ضعف ميزان مدفوعات الجزائر خصوصية إيراداته ومدفوعاته المرتبطة بضعف الجهاز الإنتاجي والمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها الاقتصاد؛ فالايرادات تتميز بعدم التنوع لاعتمادها على صادرات المحروقات وبالتقلب لارتباطها بظروف الأسواق الدولية. أما المدفوعات فتتميز بالارتفاع الكبير في قيمة الواردات السلعية وبعدها الخدمية، وهو فعلا ما يعكس تشوه بنية الاقتصاد الجزائري ويفسر الطبيعة الهيكلية لاختلال ميزان المدفوعات.

3.3 .المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

بالاعتماد على الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات وبعض المجاميع الاقتصادية، يمكن حساب مجموعة من المؤشرات التي تساعد على متابعة تطور الميزان وكذا تقييم الوضعية الاقتصادية للبلد (M.Dupy et autres, 2006). من بين هذه المؤشرات تم اختيار الخمسة التالية: معدل التغطية، معدل التبعية، معدل التوغل، معدل جهد التصدير ومعدل القدرة على سداد الواردات، والتي تم جمعها في الجدول رقم (04).

أ. معدل التغطية: هو عبارة عن نسبة قيمة الصادرات من السلع X إلى قيمة الواردات من السلع M، ويبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من التصدير السلعي على تغطية المدفوعات الناتجة عن الاستيراد السلعي أي أنه يقيس قدرة تمويل الواردات للصادرات، (للعلم يمكن حساب معدل التغطية بالنسبة للمبادلات السلعية والخدمية معا، كما يمكن حسابه بطريقة إجمالية أو جزئية خاصة بكل منتج على حدى) ويحسب كمايلي: $TC = \frac{X}{M} \times 100$

TC: معدل التغطية (Taux de couverture)، X : قيمة الصادرات، M : قيمة الواردات. وله ثلاث حالات ممكنة:

TC > 100% : هناك فائض في الميزان التجاري ومداخيل الصادرات أكبر من مدفوعات الواردات وتكفي لتغطيتها وتزيد.

TC = 100% : هناك توازن في الميزان التجاري ومداخيل الصادرات تساوي مدفوعات الواردات وتكفي فقط لتغطيتها.

TC < 100% : هناك عجز في الميزان التجاري ومداخيل الصادرات تقل عن مدفوعات الواردات ولا تكفي لتغطيتها.

يلاحظ من الجدول رقم (04) أن:

– معدل التغطية كان أكبر من 100% في الفترات الثلاث الأولى، وهو ما يعني أن الميزان التجاري قد حقق فوائضا لمدة 14 عاما متتالية من 2001 إلى 2014. أهم هذه الفوائض سجل في الفترة الثانية حيث تجاوز معدل التغطية 200% لثلاث سنوات متعاقبة هي: 2005، 2006 و2007. والمثير للانتباه أنه في 2006 تجاوزت مداخيل الصادرات مرتين ونصف مدفوعات الواردات.

– معدل التغطية كان أقل من 100% خلال الفترة الرابعة وهو ما يعكس عجوزات الميزان التجاري المحققة طيلة هذه الفترة والتي كان أكبرها سنة 2016 وفقا لأقل معدل تغطية مسجل والذي قدر بـ 63,6%.

ب. معدل التبعية: هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع إلى الناتج الداخلي الخام ويحسب كمايلي: $TD = \frac{M}{PIB} \times 100$

TD: معدل التبعية (Taux de dépendance)، M : قيمة الواردات، PIB: الناتج الداخلي الخام.

يمثل معدل التبعية نسبة الدخل المخصصة لشراء السلع من الخارج. يعكس ارتفاع هذا المعدل تبعية الاقتصاد لمشترياته السلعية من الخارج، وبالتالي كلما كان أصغر كلما كان الاقتصاد المعني أقل تبعية.

يلاحظ من الجدول رقم (04) أن:

- معدل التبعية قد سجل نسبا متقلبة بالزيادة والنقصان في الفترات الثلاث الأولى، لكنها كانت ذات منحى تنازلي خلال الفترة الأخيرة.
- يبين حساب متوسط (الهندسي) هذه المعدلات في كل فترة أن متوسط معدل التبعية قد بلغ 20,10% في الفترة الأولى، 21,80% في الفترة الثانية، 25,24% في الفترة الثالثة و27,60% في الفترة الأخيرة. وهو ما يعكس من جهة تزايد نسبة الدخل المخصص لشراء السلع من الخارج حيث تعدت ربع قيمة الـ PIB في الفترة الثالثة والرابعة، ومن جهة أخرى تنامي تبعية الاقتصاد الجزائري لمشترياته السلعية

من فترة إلى أخرى لاسيما في الفترة الرابعة؛ وذلك على الرغم من الإجراءات المتخذة لكبح الواردات في إطار التدابير التقشفية التي اعتمدتها السلطات لمجابهة تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014.

ج. معدل جهد التصدير: يعبر هذا المعدل عن نسبة الصادرات من السلع إلى الناتج الداخلي الخام ويحسب كما يلي: $TE = \frac{X}{PIB} \times 100$

TE: معدل جهد التصدير (Taux de l'effort à l'exportation)، X: قيمة الصادرات، PIB: الناتج الداخلي الخام.

وهو بذلك يعكس النسبة المئوية من إيرادات صادرات السلع بالنسبة للدخل، ويساهم في تقييم السياسة المنتهجة لترقية الصادرات. مع العلم أنه كلما كان كبيرا كلما دلّ ذلك على قدرة الاعتماد على قطاع التصدير.

وفقا لمعطيات الجدول رقم (04) حقق معدل جهد التصدير أعلى مستوياته في الفترة الثانية خاصة في سنة 2008 أين بلغ 39,6%، وذلك نتيجة الارتفاع المعتبر لصادرات المحروقات. وإذ بلغ متوسط (الهندسي) مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام نسبة 29,31% في الفترة الأولى و30,19% في الفترة الثالثة، فإن الفترة الرابعة شهدت هبوطا متواليا في معدل جهد التصدير حتى وصل إلى 19,8% سنة 2019، وهو أقل من مستواه في سنة 2001! الأمر الذي يعكس من جهة انخفاض مساهمة قطاع التصدير في الناتج الداخلي الخام، ومن جهة أخرى عدم نجاعة السياسة المنتهجة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

د. معدل التوغل: يعبر هذا المعدل عن توغل السلع والخدمات المتأتية من الخارج في السوق الداخلي للبلد المعبر عنها بالطلب المحلي الخام ويحسب بالعلاقة التالية: $TP = \frac{M}{D} \times 100$

TP: معدل التوغل (Taux de pénétration)، M: قيمة الواردات من السلع والخدمات، D: الطلب المحلي.

وبما أنه يقيس حصة السوق الداخلي المغطاة بالواردات من السلع والخدمات، فإنه يشير إلى مدى الاعتماد على الخارج أو مدى تحكم الواردات في السوق المحلي.

بالاعتماد على الجدول رقم (04) يلاحظ أن معدل التوغل قد عرف مسارا تصاعديا خلال الفترة الأولى والثانية، حيث انتقل من 16,9% سنة 2001 إلى 24,6% سنة 2009؛ ثم استقر عند هذا المستوى خلال الفترة الثالثة باستثناء سنة 2012. أما في الفترة الأخيرة فقد شهد انخفاضا متواصلا منتقلا من 24,7% سنة 2015 إلى 19,8% سنة 2019. ومع ذلك يعتبر انخفاض معدل التوغل إلى هذا الحد غير مُرضٍ لأنه يبقى أكبر من مستواه في سنة 2001 المقدر بـ 16,9%، وهو ما يعكس استمرار الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي وبنفس النسبة تقريبا.

هـ. معدل القدرة على سداد الواردات (عدد أشهر الاستيراد): يعبر هذا المعدل عن قدرة البلد على تسديد فاتورة وارداته زمنيا وهو يمثل نسبة الرصيد من احتياطي الصرف إلى الواردات من السلع والخدمات الشهرية، التي تحسب بتقسيم مجموع الواردات من السلع والخدمات السنوية على عدد أشهر السنة أي على 12. وهكذا يتم الحصول على الاحتياطات معبرا عنها بعدد أشهر الاستيراد.

كلما كان هذا المعدل كبيرا فهو يعكس وضعية مريحة لتسديد البلد لوارداته في أقرب الآجال، أما إذا كان صغيرا فهو يعكس وضعية حرجة لتسديد الواردات ويقتضي ذلك البحث عن موارد تمويلية أخرى. عموما من المستحسن ألا يقل معدل القدرة على سداد الواردات ثلاثة أشهر من الاستيراد.

بالرجوع إلى الجدول رقم (04) يتضح تحسن القدرة التمويلية للواردات في الفترة الأولى بانتقال معدلها (من 18,08 إلى 23,72) شهرا من الاستيراد، واستمر هذا التحسن بشكل معتبر في الفترة الثانية حيث وصل معدل القدرة التمويلية 39,73 شهرا من الاستيراد سنة 2007، والحال نفسها في الفترة الثالثة مع ملاحظة انخفاضها إلى 30,088 شهرا من الاستيراد سنة 2014. وإذ تواصل هذا الانخفاض بوضوح في الفترة الرابعة حتى بلغ 13,878 شهرا سنة 2019، فإنه يدل على التآكل السريع لاحتياطات الصرف، وبالتالي التناقص المتواصل في القدرة التمويلية للواردات.

الجدول رقم (04): المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2001–2019)

السنة	معدل التغطية (%) FOB/CAF	معدل التبعية (%)	معدل جهد التصدير (%)	معدل التوغل (%)	معدل القدرة على سداد الواردات (عدد أشهر الاستيراد)
2001	193,5	18,1	28,3	16,9	18,08
2002	156,9	21,2	27,0	19,1	19,14
2003	181,6	19,9	30,2	19,3	24,32
2004	177,8	21,4	32,0	20,9	23,72
2005	229,1	19,7	38,6	21,5	27,36
2006	255,3	18,3	39,0	20,0	36,66
2007	219,9	20,5	37,4	21,4	39,73
2008	198,1	23,3	39,6	24,8	34,996
2009	117,3	28,6	27,7	24,6	36,405
2010	143,9	25,1	32,0	24,19	38,326
2011	156,1	23,6	33,6	24,47	36,765
2012	145,6	24,1	32,6	17,7	36,667
2013	119,4	26,2	28,3	24,8	35,402
2014	104,2	27,4	25,3	24,6	30,088
2015	68,1	31,1	18,3	24,7	27,172
2016	63,6	29,4	16,0	23,1	22,752
2017	76,9	27,1	17,9	22,1	19,432
2018	90,5	26,4	20,1	21,7	15,951
2019	85,3	24,5	17,4	19,8	13,878

المصدر:

EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2011, pp.11,58 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/COMEXpub2011VER_1.0.pdf)
EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2005 A 2015, pp.10,154 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/comex05-15.pdf)
EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2014 A 2019, pp.13,90 (https://www.ons.dz/IMG/pdf/c.echanges-exterieur2014-2019.pdf)

عدد أشهر الاستيراد بالاعتماد على:

2001-2004: RAPPORT 2005 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.62 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_2005_complet.pdf)
2005-2008 : RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.63 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba08/rapport2008.pdf)
2009-2011: RAPPORT 2012 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.75 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2012/rapportdactivite2012.pdf)
2012-2015: RAPPORT ANNUEL 2016 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.40 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2016/rapportba_2016.pdf)
2016-2019: RAPPORT ANNUEL 2020 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.109 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2020_site.pdf) . (consultés le: 27/07/2022)

4. تحليل ومناقشة النتائج.

اعتمدت هذه الدراسة على تقسيم الفترة (2001–2019) إلى أربع فترات رئيسية، تبعا لفترات تطبيق برامج الانفاق العام، مع الإشارة إلى أنه يمكن تقسيم الفترة الرابعة إلى فترتين جزئيتين: الأولى من 2015 إلى 2016 وهي فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الذي لم يستكمل بسبب إيقافه؛ والثانية من 2017 إلى 2019 وهي الفترة الفعلية لتطبيق المرحلة الأولى من النموذج الجديد للنمو الاقتصادي. تبعا لهذا التقسيم تمت من جهة متابعة معدلات النمو المحققة، ومن جهة أخرى تحليل تطور وضعية حسابات ميزان مدفوعات الجزائر من خلال متابعة تطور أرصدتها وكذا تطور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، وهو ما سمح بالتوصل إلى النتائج التالية:

- معدلات النمو المحققة سنويا أو مرحليا كانت متواضعة وغير منتظمة، ولم تتناسب مع المخصصات المالية المعتبرة المرصودة لتطبيق البرامج التنموية، وبالتالي فإن تطبيق هذه البرامج لم ينجح في تنشيط الجهاز الإنتاجي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يفيد برفض الفرضية الأولى.
- الحساب المحدد للرصيد الاجمالي في ميزان مدفوعات الجزائر هو الحساب الجاري والعنصر المحوري فيه الحساب التجاري.
- تبعا لتغيرات الحساب التجاري المرتبطة بتغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية ومحصلة لتغيرات مجمل حساباته فإن وضعية ميزان المدفوعات قد شهدت من 2001 إلى 2019 مرحلتين متمايزتين:

– مرحلة الفائض من 2001 إلى 2013: حقق فيها الرصيد الإجمالي أرصدة موجبة متتالية كان أكبرها في الفترة الثانية. وإثر ذلك استمر تراكم احتياطات الصرف منتقلة من 17,96 مليار$ سنة 2001 إلى ما يزيد عن 194 مليار$ سنة 2013 وهو ما عزز من صلابة وضعية ميزان المدفوعات وقدرته على مواجهة صدمة سنة 2009، لاسيما في ظل استرجاع أسعار البترول لمستواها.

– مرحلة العجز من 2014 إلى 2019: سجل فيها الرصيد الإجمالي العجز تلو الآخر على إثر صدمة سنة 2014، ليبدأ التآكل التدريجي والمتواصل لاحتياطات الصرف التي انتقلت من 178,938 مليار$ سنة 2014 إلى 53 مليار$ سنة 2019. وهو ما كشف عن عدم قابلية استدامة ميزان المدفوعات وهشاشة الوضعية الخارجية في ظل تواصل الظروف غير المواتية للأسواق البترولية.

- فيما يخص تأثير ارتفاع معدلات النمو على تدهور وضعية ميزان المدفوعات فقد تم التوصل الى انه في الفترة الأولى حققت معدلات النمو الاقتصادي مستويات مقبولة، كما ارتفعت الواردات لاسيما الموجهة للاستثمار، لكن زيادة صادرات المحروقات تجاوزت مشكل تغطيتها فلم تتأثر وضعية ميزان المدفوعات بالسلب. وفي الفترتين الثانية والثالثة تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع الواردات وتحقيق أرصدة موجبة في ميزان المدفوعات، أما في الفترة الرابعة فقد تم تسجيل حصيلة هي الأضعف بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي والأسوء بالنسبة لوضعية ميزان المدفوعات. والملفت للانتباه فيها هو تزامن تدهور معدلات النمو الاقتصادي مع تدهور حسابات ميزان المدفوعات واللجوء إلى الإجراءات التقييدية للواردات. وبناء عليه، سيتم ارجاء الحكم على الفرضية الثانية، لأنه لا يمكن الفصل في رفضها أو قبولها إلا في حال تحليل وضعية حسابات ميزان المدفوعات عند تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة. وهذا تحديدا ما يستدعي استكمال البحث بتمديد فترة الدراسة إلى ما بعد 2019، خاصة وأن معدل النمو المستهدف خارج المحروقات في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي هو 6,5% على امتداد الفترة (2020-2030).

5. الخاتمة.

بناء على النتائج المتوصل اليها، خلصت هذه الدراسة الى ان البرامج المطبقة من طرف الدولة باعتبارها عميلا اقتصاديا، لم تنجح في انعاش مستديم للاقتصاد الوطني ولم تؤسس للتخلص من التبعية للمحروقات بتحقيق التنويع الاقتصادي والتنافسية للمنتجات المحلية أو الحد من توغل السلع والخدمات الأجنبية، لأن الزيادة في الطلب الكلي المستحثة بزيادة الانفاق العام الموجه للاستثمار لم تتمكن من زيادة العرض الكلي بسبب عدم مراعاتها لخصوصية الاقتصاد الوطني .وبالتالي لم تكن وضعية ميزان المدفوعات الا مرآة عاكسة للاختلالات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد . وهذا فعلا ما تؤكده خصائص هيكلة ميزان المدفوعات، من حيث محافظتها على التركيبة السلعية وكذلك من حيث استمرار العجز الهيكلي لحساب الخدمات وضآلة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وفي ختام هذا السياق تجدر الإشارة الى ان تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر على المستوى الداخلي والخارجي سنة 2020 والذي فاقمه انتشار فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط قد استدعى وضع مخطط جديد للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي يمتد من سنة 2020 الى سنة 2024. وهو ما يثير الانتباه من جهة حول الحدود الزمنية للدراسة التي ابتدأت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وانتهت بمخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024)! ويبرز من جهة أخرى، حجم التحديات التي تواجهها الحكومة في تأسيس اقتصاد جديد مبني على تنمية متوازنة وشاملة.

وفي قراءة هذا المخطط وتطبيقه ومتطلبات نجاحه وتقييم انعكاساته على الوضعية الاقتصادية الداخلية والخارجية تلوح إشكاليات عدة تستحق انشغال الباحثين **وتفتح افاقا جديدة للبحث.**

اعتمادا على ما تم التوصل اليه، يمكن تقديم جملة من المقترحات على النحو الاتي:

-تقليص الفجوة بين الاستيعاب المحلي والدخل المتأتي من النشاط الوطني.

-استعجال تصحيح الاختلالات الهيكلية وفقا للرؤية المدرجة في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

-تطبيق سياسة تنموية تراعي الانسجام بين إمكانيات الاقتصاد الوطني واهداف التنمية العالمية المؤطرة بذات النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

- تنويع مصادر تمويل مخططات النمو تفاديا للاختناقات التمويلية ولتكرار سيناريو تعطلها.

-الحرص على تحقيق التوافق بين هدف النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي.

المراجع والاحالات.

قمة الألفية، 6 - 8 سبتمبر 2000، نيويورك. (6-8 09، 2000). تاريخ الاسترداد 18 06، 2021، من الأمم المتحدة : https://www.un.org/ar/conferences/environment/newyork2000

Rapport sur la conjoncture économique et sociale du second semestre 2001. (2001). Consulté le 8 24, 2021, sur cnese.dz: https://www.cnese.dz/web/content?model=cnese_backend.post_doc&field=document&id=193

الجريدة الرسمية العدد 70. (19 10، 2005). تاريخ الاسترداد 4 9، 2021، من joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2005/A2005070.pdf

Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement. (2005, 7). Consulté le 9 9, 2021, sur Algeria_mdg: https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/algeria_mdg.pdf

A la recherche d'un investissement public de qualité. (2007, 8 15). Consulté le 9 5, 2021, sur Rapport N° 36270 – DZ: http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/IMAGES/ALGERI-2.PDF

برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. (24 5، 2010). تاريخ الاسترداد 1 10، 2021، من : http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

الجريدة الرسمية العدد 41. (29 07، 2015). تاريخ الاسترداد 30 09، 2021، من joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015041.pdf

الجريدة الرسمية العدد 78. (31 12، 2014). تاريخ الاسترداد 05 10، 2021، من joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2014/A2014078.pdf

الجريدة الرسمية العدد 72. (31 10، 2015). تاريخ الاسترداد 05 10، 2021، من joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015072.pdf

Plan d'action du gouvernement. (2014, 05). Consulté le 10 14, 2021, sur planipolis: https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/algeria_plan_d_action_du_gouvernement_2014.pdf

بنك الجزائر. (11، 2016). تاريخ الاسترداد 10 10، 2021، من bank-of-algeria: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2015/rapportba_2015.pdf.

الجريدة الرسمية العدد 77. (29 12، 2016). تاريخ الاسترداد 10 10، 2021، من joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2016/A2016077.pdf

أهداف التنمية المستدامة. (2015). تاريخ الاسترداد 12 10، 2021، من arab-states: https://www.undp.org/ar/arab-states/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9?fbclid=IwAR3c-9Hvl1OfZ7OrmnNC423ETjKXqlxNviHSYExoqxKy2AalFHoOIthVT1c#:~:text =%D9%88%D8%AA %

Le nouveau modèle de croissance. (2016, 07). Consulté le 10 13, 2021, sur challenges.tn: https://www.challenges.tn/pdf/Le-nouveau-modele-de-croissance-en-Algerie.pdf

الجريدة الرسمية العدد 76. (28 12، 2017). تاريخ الاسترداد 12 10، 2021، من joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017076.pd
الجريدة الرسمية العدد 79. (30 12، 2018). تاريخ الاسترداد 12 10، 2021، من joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2018/A2018079.pdf
هجير عدنان زكي أمين. (2010). الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات. الشارقة: مكتبة الجامعة.
Ondo Ossa, A. (1999). Economie internationale. Paris: ESTEM.
Bank of algeria. (2022, 06). Consulté le 07 15, 2022, sur Bank-of-algeria : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf
M.Dupy et autres. (2006). Finance internationale. Paris: Dunod.

ملاحق

الملحق رقم (I): احصائيات ميزان مدفوعات الجزائر والاحتياطات الاجمالية للفترة (2001–2012) (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

البيان / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرصيد الخارجي الجاري	7,06	4,36	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45	0,41	12,15	17,77	12,42
الميزان التجاري	9,61	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60	7,79	18,20	25,96	20,17
الصادرات، (f.o.b)	19,09	18,71	24,46	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,89	71,74
المحروقات	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66	70,58
أخرى (خارج المحروقات)	0,56	0,61	0,47	0,66	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15
الواردات، (f.o.b)	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89	-46,93	-51,57
خدمات، خارج دخل	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,27		-4,09	-7,59	-8,70	-8,34	-8,81	-7,01
العوامل،صافي	0,91	1,30	1,57	1,85	2,51	-2,20	2,84	3,49	2,99	3,57	3,75	3,82
دائن	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,78	2,58	-6,93	-11,08	-11,68	-11,91	-12,55	-10,83
مدين	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60	-5,08	-4,78	-1,83	-1,34	-1,31	-0,36	-2,04	-3,91
دخل العوامل، صافي	0,85	0,68	0,76	0,99	1,43	-4,52	3,81	5,13	4,76	4,60	4,45	3,73
دائن	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,51	2,42	-5,64	-6,47	-6,06	-4,96	-6,49	-7,64
مدين	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29	-1,03	-6,94	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,13
دفع الفوائد						-0,76						-7,51
أخرى	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30	-4,74	-6,18	-3,90	-4,56	-3,92	-3,93	-4,97	-6,34
منها حصص شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	-5,29	2,22	2,78	2,63	2,65	2,65	3,16
تحويلات، صافية	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	1,61	-0,99	2,54	3,45	3,18	2,38	-0,36
رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية						-11,22						0,01
حساب رأس المال	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06		1,37	2,49	2,55	3,48	2,05	1,54
الاستثمار المباشر (الصافي)	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05	0,01	-0,77	-0,43	1,51	0,14	-1,08	-0,59
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	0,91	1,60	1,65	2,12	1,41	1,76	0,51	0,84	2,19	0,58	0,07	0,27
السحب	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35	-4,46	-11,90	-1,28	-1,27	-0,68	-0,44	-1,15	-0,85
الاهتلاك	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,25	0,98	-1,59	0,48	-0,60	-0,44	1,41	-1,31
قروض قصيرة الأجل والأخطاء والسهو، صافي	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	-12,88	29,55	36,99	3,86	15,33	20,14	12,06
الرصيد الإجمالي	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	-1,09	110,18	143,100	148,910	162,221	182,224	190,661
الاحتياطات الاجمالية (بدون ذهب)						17,73						
						77,78						

المصدر: Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, Bulletin, statique de la banque d'Algérie -sérierétrospectives- hors-série, juin 2022, p p. 92-93sur: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf

بالنسبة للاحتياطات الاجمالية تم الاعتماد على:

2001-2004: RAPPORT 2005 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.62 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_2005_complet.pdf)
2005-2008 : RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.63 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba08/rapport2008.pdf)
2009-2011: RAPPORT 2012 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.75 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2012/rapportdactivite2012.pdf)
(consultés le: 15/07/2022)

الملحق رقم (II): احصائيات ميزان مدفوعات الجزائر والاحتياطات الاجمالية للفترة (2013–2019) (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

البيان / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد الخارجي الجاري	1,15	-9,28	-27,29	-26,55	-22,33	-16,91	-16,96
الميزان التجاري	9,88	0,46	-18,08	-20,13	-14,41	-7,46	-9,32
الصادرات، (f.o.b)	64,87	60,13	34,57	29,31	34,57	41,11	35,31
المحروقات	63,82	58,46	33,08	27,92	33,20	38,90	33,24
أخرى (خارج المحروقات)	1,05	1,67	1,48	1,39	1,37	2,22	2,07
الواردات، (f.o.b)	-54,99	-59,67	-52,65	-49,44	-48,98	-48,57	-44,63
خدمات، خارج دخل العوامل،صافي	-7,00	-8,15	-7,53	-7,33	-8,03	-8,26	-6,39
دائن	3,78	3,56	3,48	3,43	3,11	3,27	3,24
مدين	-10,78	-11,70	-11	-10,76	-11,15	-11,52	-9,63
دخل العوامل، صافي	-4,52	-4,81	-4,45	-1,92	-2,83	-4,60	-4,25
دائن	3,55	3,23	2,19	2,09	2,03	1,15	1,04
مدين	-8,07	-8,04	-6,65	-4,01	-4,86	-5,75	-5,29
دفع الفوائد	-0,07	-0,04	-0,12	-0,03	-0,04	-0,04	-0,07
أخرى	-8,00	-7,99	-6,52	-3,97	-4,83	-5,70	-5,22
منها حصص شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-5,91	-5,26	-3,72	-2,91	-3,22	-3,75	-3,14
تحويلات، صافية	2,79	3,22	2,77	2,82	2,95	3,39	3,01
رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية	-1,02	3,40	-0,24	0,52	0,57	1,09	0,03
حساب رأس المال	0,000	-0,003	0,000	0,001	0,001	0,00	-0,00
الاستثمار المباشر (الصافي)	1,97	1,53	-0,69	1,59	1,26	0,62	1,35
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,38	0,52	-0,46	0,98	-0,07	0,15	-0,07
بنود مالية أخرى (صافي)	-2,600	1,357	0,905	-2,048	-0,627	0,32	-1,25
منها: رصيد النقود الورقية	0,331	-0,028	-0,482	-0,696	-0,182	0,08	-1
منها: رصيد الحقوق	-1,542	1,745	1,425	-1,297	-0,654	0,21	-1,48
منها: مبادلات الذهب	-0,663						1,11
منها: مخصصات حقوق السحب الخاصة							
منها: الأخطاء والسهو، صافي	-0,726	-0,361	-0,039	-0,055	0,209	0,04	-0,06
الرصيد الإجمالي	0,13	-5,88	-27,54	-26,03	-21,76	-15,82	-16,93
الاحتياطات الاجمالية (بدون ذهب)	194,012	178,938	144,133	114,138	97,332	79,882	53,0

المصدر: Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, Bulletin statistiques de la banque d'Algérie -série rétrospectives- hors-série, juin 2022, p p. 94-95sur:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_retro_juin_2022.pdf

بالنسبة للاحتياطات الاجمالية تم الاعتماد على:

2012-2015: RAPPORT ANNUEL 2016 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.40 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2016/rapportba_2016.pdf)
2016-2019: RAPPORT ANNUEL 2020 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, p.109 (https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2020_site.pdf)
(consultés le: 15/07/2022)